إحياء الهيئة الناظمة، وإحالة ملفات إلى القضاء

بطرس حرب: الـ B.O.T النموذج الأنجح للإتصالات

حاوره: إياد ديراني

يحمل تاريخاً سياسياً عريقاً يرقى إلى سبعينات القرن الماضي، وفي صفحاته مواقف لا تنقصها الجرأة والوضوح، وقناعات لا يساوم عليها لا مع الخصوم ولا مع الحلفاء.

وإذا كان ذلك جعله مرشحاً دائماً لرئاسة الجمهورية، فإن أهم ما يوصف به بطرس حرب هو أنه بيت من بيوتات القانون، وبرلماني عريق له بصمات بارزة في التشريع وفي إعداد مشاريع القوانين، ما وفّر له خبرة قانونية وإدارية واسعة غذّتها ثقافة المواطَنة والحوكمة.

قلما تولى حقيبة وزارية ولم يترك فيها بصمات سواء كانت الأشغال العامة أو التربية أو العمل، وها هو اليوم في وزارة الاتصالات التي تتداخل فيها قضايا السياسة والمال والتكنولوجيا وصولاً إلى الأمن، الأمر الذي حولها وفقاً للمفهوم السائد إلى وزارة "سيادية".

واللقاء مع الوزير بطرس حرب غني جداً وفيه "دسم" كثير، ناهيك عن المفاجآت التي تحمل إلى محاوره "صيداً ثميناً" يسعى إليه أهل الصحافة دائماً.

في أقل من ساعة من الوقت أطلّ الوزير حرب بوجهه التقني "الاتصالاتي" فرسم رؤيته للقطاع وموقفه من الخيارات المطروحة حيث بدا ملماً بكل الملفات.

كما أطلّ الوزير حرب بوجهه القانوني فكشف عن مجموعة قضايا منها مشروع الألياف البصرية الضوئية وكيفية نشر أبراج الخلوي لأغراض إنتخابية.

Select info S.A.L.
"Only true Selected Information"

الحوار مع وزير الاتصالات **بطرس حرب** حمل العديد من القضايا التي ينبغي أن تطرح نقاشاً، كما أثار مواضيع لا بدّ أن تثير ردوداً من الجهات المعنية بها.

"**الاقتصاد والأعمال اللبنانية**" إلتقت النائب والوزير **بطرس حرب**، في مقابلة ربما شملت كل ملفات قطاع الاتصالات، وأهمها: نظرته للنموذج الاقتصادي الأسلم لإدارة قطاع الاتصالات وتفسيره للحدود الفاصلة بين الخصخصة والتشركة PPP والتحرير، وضع القانون 431 وإمكانيات تطويره أو كما يُحب الوزير **حرب** أن يصف الأمر بـ "تيويمه" من خلال المجلس الأعلى للخصخصة وتلزيم "تيويمه" لشركات دولية، إنشاء شركة "ليبان تليكوم"، الهيئة الناظمة، تخفيض أسعار الاتصالات، إلغاء الصفقات المشبوهة في وزارة الاتصالات وتحويل قضية مشروع شبكة الألياف الضوئية إلى القضاء المالي والتفتيش المركزي. كما شمل الحوار قضايا تتعلق بالقانون الذي أعده حول المعاملات الإلكترونية ومسألة حوكمة الانترنت وملفي العلاقة مع منظمة الـ ICANN والكابلات الدولية، ومواضيع أخرى.

قد يكون من المفيد تقديم الحديث مع الوزير ابتداء من حيث انتهى، إذ اختتم اللقاء بكلمة تختصر تجربته في هذه الوزارة قال فيها إنه لم يكن مُدركاً لأهمية وخطورة وزارة الاتصالات الا عندما تسلّمها. وأضاف: "صراحة عندما عُرض علي هذا المركز الذي يتعلق بعالم التقنيات سألت نفسي كيف أستطيع أن أجاري هذا القطاع السريع التطور؟ إلا أنني أدركت بعد استلامي الوزارة، مدى أهمية القطاع على المستويات الاقتصادية، التقنية، السياسية والأمنية. وما ساعدني حتى اليوم على إنجاز ما أنجزته ثلاث نقاط قوة: الأولى هي ثقافتي القانونية وخبرتي السياسية والإدارية. الثانية وجود فريق ممتاز وفعّال من الموظفين في الوزارة. وثالثاً ابتعادي عن السياسة في إدارة هذا القطاع، أي أنني رفضت أن تكون السياسة أحد العناصر التي تساهم بصنع قراري وقررت أن أضع الخدمة العامة ومصلحة كل اللبنانيين هدفاً أساسياً لي، وهذا ما مكنني من وضع تصوّر جديد لعالم الاتصالات في لبنان".

كما قال: "عمر وزارتي قصير، وتعمل في ظل أزمة سياسية ودستورية كبيرة جداً، وباتت غير قادرة على تنفيذ المراحل المطلوبة لتطوير قطاع الاتصالات. إلا أن ما فعلناه هو إعادة القطار إلى السكة الصحيحة. وسأوظف عامل الوقت الذي يعمل ضدي لمصلحة الوزارة من خلال مجموعة كبيرة من الدراسات الموجودة أصلاً في الوزارة. وطلبت مجموعة أخرى من الدراسات التي سمحت لي بالمُضي قدماً في مشروع تطوير قطاع الاتصالات من خلال مجلس الوزراء. وعلى الرغم من "الحرب" التي شنّت علي من جانب بعض الأطراف في مجلس الوزراء، الذين همهم الوحيد هو أن لا أُنجز شيئاً، تمكنت من أخذ دعم الأكثرية في المجلس ومضيت في مشاريع التطوير".

النموذج الاقتصادي الأسلم

ويشرح رؤيته للنموذج الاقتصادي الأسلم الذي يجب إتباعه لتحقيق المنافسة والجودة والأسعار الملائمة لخدمات قطاع الاتصالات، فيقول إن مبدأ تخلّص الدول من أي قطاع لأنه يعاني من مشاكل بيروقراطية أو فساد يشبه من يقطع يده لأن إصبعه مريض. وبشكل مماثل، إذا كانت أحد مرافق الدولة فاسدة، فذلك ليس مبرراً للقضاء على الدولة.

التخلص من قطاع اقتصادي بسبب فساده كمن يقطع يده لأن أصبعه مريض

أسلوب الـ B.O.T ليس خصخصة وهو النموذج الأنجح لقطاع الاتصالات

تكليف شركة متخصصة لمراجعة القانون 431 المتعلق بالهيئة الناظمة و"ليبان تليكوم"

ويضيف أنه ليس من الضروري أن تُبقي الدولة على فسادها، وعلينا العمل على إنهاء حالات الفساد لا على الهروب إلى الأمام من خلال الالتفاف على مشاكلنا".

ويشرح **حرب** قائلاً: "إن إبعاد الدولة عن قطاع الاتصالات هو عملياً إبعاد البلطة السيادية للدولة عن قطاع ذي أهمية كبرى، وهذا لا يجوز. ولهذا السبب فإن القانون 431 وبعد "تيويمه"، سيسمح للوزارة برسم الإستراتيجية السياسية العامة لقطاع الاتصالات ويبقى التنفيذ للهيئة الناظمة والشركات. والشركات هي أولاً "ليبان تليكوم" وثانياً الشركات الأخرى التي ستأخذ رخصاً لممارسة أعمالها. ونحن لا نستطيع ان نتنازل عن رسم استراتيجيات القطاع لأي طرف آخر، لأنه يملك طابعاً سيادياً".

الـ B.O.T ليس خصخصة

ويضيف: "في التسعينات طرح موضوع الخصخصة، وكان "موضة" جديدة آنذاك، وفي تلك المرحلة نجحت الخصخصة في بلاد، فيما فشلت في أخرى. إلا أنه مع تطور الاقتصاد الدولي والعولمة تبيّن أنه لا يمكن في بعض القطاعات للإدارات الرسمية النجاح في تقديم خدمات ذات كفاءة للمواطنين، وأن الوسيلة الناجحة هي تشركة القطاع الخاص، أي العمل بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnership. ولكن نموذج التشركة يصح في قطاعات كالكهرباء والمياه والبترول أكثر مما يصحّ في قطاعات أخرى. أما في قطاع الاتصالات فالنموذج الأنجح هو الـ Build-Operate-Transfer (BOT)، أي أن تمنح رخصة لقاء مبلغ مالي معين، وتتيح بناء الشبكة وإدارتها وتشغيلها لفترة محددة من الزمن. وخلال فترة عمل الشركة تحصل الدولة على حصة من المداخيل، وبعد فترة من الزمن التي قد تكون 10 أو 20 أو 25 سنة تعود مُلكية البنية التحتية والإدارية للدولة، وهذا لا يُسمى خصخصة، بل هي تشركة مرحلية في بناء الشبكة وإدارتها لكن المُلكية في النهاية تعود للدولة. وقد ترى الدولة لاحقاً أنه من المُجدي منح الرخصة لمرة ثانية وحتى ثالثة، وبهذه الطريقة يتم تطوير القطاع وعزله عن التوظيفات السياسية والتدخلات الانتخابية التي تحصل عادة على حساب النوعية في عمل الشركات وخدماتها".

لبنان، كوريا الشمالية وكوبا!

ويتابع، فيشرح: "وهكذا تسود القطاع الروح التجارية المربحة والفعّالة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الخصخصة التي عرفت حالات فشل في التسعينات، شهدت في الفترة الماضية تطورات لافتة، هذا إذا أخذنا قطاع الاتصالات كمثل. ومن اللافت اليوم، أن لبنان هو أحد ثلاثة بلدان في العالم لا تزال تدير قطاع الاتصالات، والبلدان هي: كوريا

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الحوار مع وزير الاتصالات **بطرس حرب** حمل العديد من القضايا التي ينبغي أن تطرح نقاشاً، كما أثار مواضيع لا بدّ أن تثير ردوداً من الجهات المعنية بها.

"**الاقتصاد والأعمال اللبنانية**" إلتقت النائب والوزير **بطرس حرب**، في مقابلة ربما شملت كل ملفات قطاع الاتصالات، وأهمها: نظرته للنموذج الاقتصادي الأسلم لإدارة قطاع الاتصالات وتفسيره للحدود الفاصلة بين الخصخصة والتشركة PPP والتحرير، وضع القانون 431 وإمكانيات تطويره أو كما يُحب الوزير **حرب** أن يصف الأمر بـ "تيويمه" من خلال المجلس الأعلى للخصخصة وتلزيم "تيويمه" لشركات دولية، إنشاء شركة "ليبان تليكوم"، الهيئة الناظمة، تخفيض أسعار الاتصالات، إلغاء الصفقات المشبوهة في وزارة الاتصالات وتحويل قضية مشروع شبكة الألياف الضوئية إلى القضاء المالي والتفتيش المركزي. كما شمل الحوار قضايا تتعلق بالقانون الذي أعده حول المعاملات الإلكترونية ومسألة حوكمة الانترنت وملفي العلاقة مع منظمة الـ ICANN والكابلات الدولية، ومواضيع أخرى.

قد يكون من المفيد تقديم الحديث مع الوزير ابتداء من حيث انتهى، إذ اختتم اللقاء بكلمة تختصر تجربته في هذه الوزارة قال فيها إنه لم يكن مُدركاً لأهمية وخطورة وزارة الاتصالات الا عندما تسلّمها. وأضاف: "صراحة عندما عُرض علي هذا المركز الذي يتعلق بعالم التقنيات سألت نفسي كيف أستطيع أن أجاري هذا القطاع السريع التطور؟ إلا أنني أدركت بعد استلامي الوزارة، مدى أهمية القطاع على المستويات الاقتصادية، التقنية، السياسية والأمنية. وما ساعدني حتى اليوم على إنجاز ما أنجزته ثلاث نقاط قوة: الأولى هي ثقافتي القانونية وخبرتي السياسية والإدارية. الثانية وجود فريق ممتاز وفعّال من الموظفين في الوزارة. وثالثاً ابتعادي عن السياسة في إدارة هذا القطاع، أي أنني رفضت أن تكون السياسة أحد العناصر التي تساهم بصنع قراري وقررت أن أضع الخدمة العامة ومصلحة كل اللبنانيين هدفاً أساسياً لي، وهذا ما مكنني من وضع تصوّر جديد لعالم الاتصالات في لبنان".

كما قال: "عمر وزارتي قصير، وتعمل في ظل أزمة سياسية ودستورية كبيرة جداً، وباتت غير قادرة على تنفيذ المراحل المطلوبة لتطوير قطاع الاتصالات. إلا أن ما فعلناه هو إعادة القطار إلى السكة الصحيحة. وسأوظف عامل الوقت الذي يعمل ضدي لمصلحة الوزارة من خلال مجموعة كبيرة من الدراسات الموجودة أصلاً في الوزارة. وطلبت مجموعة أخرى من الدراسات التي سمحت لي بالمُضي قدماً في مشروع تطوير قطاع الاتصالات من خلال مجلس الوزراء. وعلى الرغم من "الحرب" التي شنّت علي من جانب بعض الأطراف في مجلس الوزراء، الذين همهم الوحيد هو أن لا أُنجز شيئاً، تمكنت من أخذ دعم الأكثرية في المجلس ومضيت في مشاريع التطوير".

النموذج الاقتصادي الأسلم

ويشرح رؤيته للنموذج الاقتصادي الأسلم الذي يجب إتباعه لتحقيق المنافسة والجودة والأسعار الملائمة لخدمات قطاع الاتصالات، فيقول إن مبدأ تخلّص الدول من أي قطاع لأنه يعاني من مشاكل بيروقراطية أو فساد يشبه من يقطع يده لأن إصبعه مريض. وبشكل مماثل، إذا كانت أحد مرافق الدولة فاسدة، فذلك ليس مبرراً للقضاء على الدولة.

التخلص من قطاع اقتصادي بسبب فساده كمن يقطع يده لأن أصبعه مريض

أسلوب الـ B.O.T ليس خصخصة وهو النموذج الأنجح لقطاع الاتصالات

تكليف شركة متخصصة لمراجعة القانون 431 المتعلق بالهيئة الناظمة و"ليبان تليكوم"

ويضيف أنه ليس من الضروري أن تُبقي الدولة على فسادها، وعلينا العمل على إنهاء حالات الفساد لا على الهروب إلى الأمام من خلال الالتفاف على مشاكلنا".

ويشرح **حرب** قائلاً: "إن إبعاد الدولة عن قطاع الاتصالات هو عملياً إبعاد البلطة السيادية للدولة عن قطاع ذي أهمية كبرى، وهذا لا يجوز. ولهذا السبب فإن القانون 431 وبعد "تيويمه"، سيسمح للوزارة برسم الإستراتيجية السياسية العامة لقطاع الاتصالات ويبقى التنفيذ للهيئة الناظمة والشركات. والشركات هي أولاً "ليبان تليكوم" وثانياً الشركات الأخرى التي ستأخذ رخصاً لممارسة أعمالها. ونحن لا نستطيع ان نتنازل عن رسم استراتيجيات القطاع لأي طرف آخر، لأنه يملك طابعاً سيادياً".

الـ B.O.T ليس خصخصة

ويضيف: "في التسعينات طرح موضوع الخصخصة، وكان "موضة" جديدة آنذاك، وفي تلك المرحلة نجحت الخصخصة في بلاد، فيما فشلت في أخرى. إلا أنه مع تطور الاقتصاد الدولي والعولمة تبيّن أنه لا يمكن في بعض القطاعات للإدارات الرسمية النجاح في تقديم خدمات ذات كفاءة للمواطنين، وأن الوسيلة الناجحة هي تشركة القطاع الخاص، أي العمل بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnership. ولكن نموذج التشركة يصح في قطاعات كالكهرباء والمياه والبترول أكثر مما يصحّ في قطاعات أخرى. أما في قطاع الاتصالات فالنموذج الأنجح هو الـ Build-Operate-Transfer (BOT)، أي أن تمنح رخصة لقاء مبلغ مالي معين، وتتيح بناء الشبكة وإدارتها وتشغيلها لفترة محددة من الزمن. وخلال فترة عمل الشركة تحصل الدولة على حصة من المداخيل، وبعد فترة من الزمن التي قد تكون 10 أو 20 أو 25 سنة تعود مُلكية البنية التحتية والإدارية للدولة، وهذا لا يُسمى خصخصة، بل هي تشركة مرحلية في بناء الشبكة وإدارتها لكن المُلكية في النهاية تعود للدولة. وقد ترى الدولة لاحقاً أنه من المُجدي منح الرخصة لمرة ثانية وحتى ثالثة، وبهذه الطريقة يتم تطوير القطاع وعزله عن التوظيفات السياسية والتدخلات الانتخابية التي تحصل عادة على حساب النوعية في عمل الشركات وخدماتها".

لبنان، كوريا الشمالية وكوبا!

ويتابع، فيشرح: "وهكذا تسود القطاع الروح التجارية المربحة والفعّالة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الخصخصة التي عرفت حالات فشل في التسعينات، شهدت في الفترة الماضية تطورات لافتة، هذا إذا أخذنا قطاع الاتصالات كمثل. ومن اللافت اليوم، أن لبنان هو أحد ثلاثة بلدان في العالم لا تزال تدير قطاع الاتصالات، والبلدان هي: كوريا

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

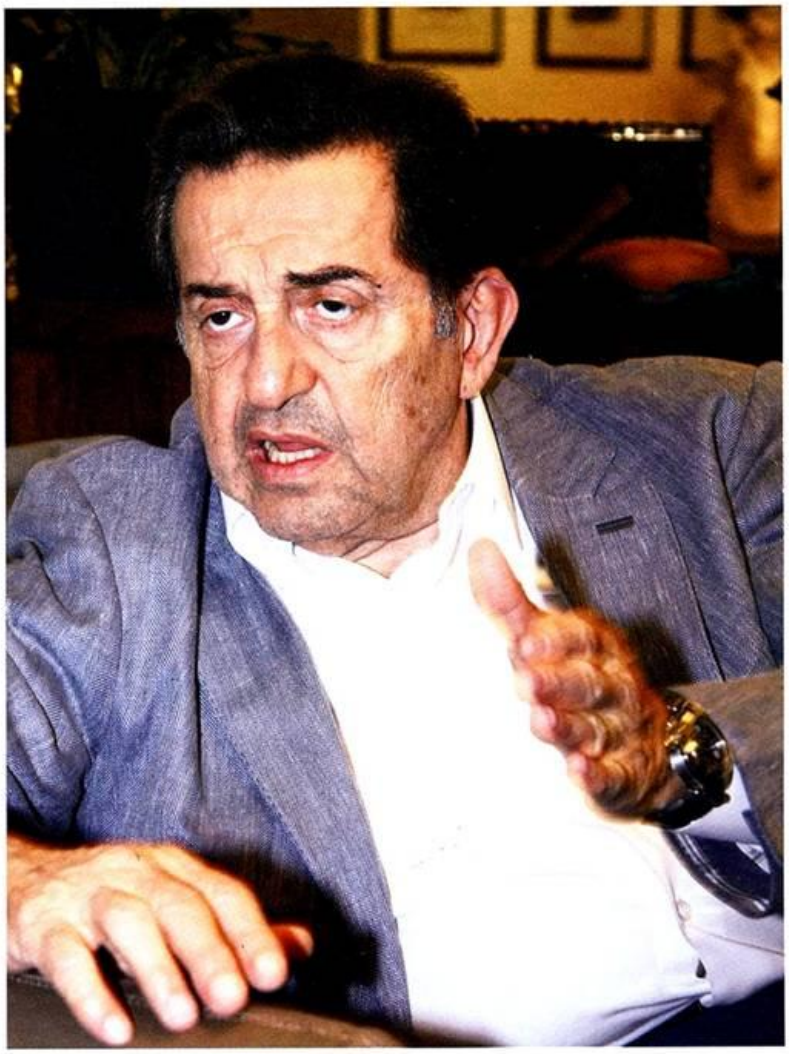

الشمالية، كوبا ولبنان. أما بلدان المنطقة ومن بينها سورية والسعودية وغيرهما، كلها قامت بخصخصة القطاع. أما الهجوم الذي يقوم به بعض العقائديين، والذين يقولون إن الخصخصة هي إعطاء القطاع الخاص مرفقاً عاماً، وإن ذلك يشكل خراباً ومساً بالسيادة، فهو لا يعدو كونه رأياً تجاوزه الزمن. إذا حافظنا على العقلية التي سادت ربما العام 1800 في المجال الاقتصادي، فلن نتقدم. وأريد التذكير أنني في العامين 1994 و1995 كنت ضد خصخصة قطاع الاتصالات واستندت يومها بصورة أساسية في خطاباتي في مجلس النواب الى أحد أكبر الاقتصاديين المتخصصين الحائز على جائزة نوبل، والذي هاجم عملية الخصخصة موضحاً أضرارها على الشعوب. إلا أن التطور الذي حصل على المستوى العالمي منذ 1996 و1997 وحتى اليوم، بيّن نجاح تجربة الخصخصة، وتبيّن أنها الوسيلة الوحيدة لإنجاح هذا القطاع".

ويضيف: "لهذا لا نستطيع الإدعاء اليوم أن ما فعلناه في لبنان على مستوى قطاع الاتصالات يقود إلى بناء مدرسة في الفكر الاقتصادي التنموي، وأنه على بلدان العالم حذو حذونا. والدليل هو تخلف لبنان في قطاع الاتصالات، واحتلاله المراتب الأخيرة في هذا المجال على المستوى الدولي. لكن كمحصّلة، أنا اليوم مع الخصخصة لكن بتحفظ، لأنه لا يحق لنا التنازل عن المُلكية، وقد يكون التعبير الأصح في هذا المجال هو تحرير القطاع أمام الشركات وممارسة الشفافية ووفقاً للقانون وبسياسة إستراتيجية بعيدة المدى تُحقق للمواطن الخدمة المطلوبة بالسعر المطلوب، وتُحقق أيضاً مداخيل للدولة تحت سقف سياسة تضعها الدولة بإدارة مؤسسات لديها حرية واستقلالية تشبه الاستقلالية المتوفرة لدى الشركات التجارية. ولم يعد باستطاعتنا التعامل مع قطاع الاتصالات باعتباره قطاعاً رفاهياً، لقد بات حاجة أساسية كالكهرباء والمياه. وهو أيضاً حق من حقوق الإنسان كحقه في الحصول على المياه والأوكسجين والطعام".

القانون 431 ورياح السياسة

وعن محنة القانون 431 الخاص بتنظيم قطاع الاتصالات، يقول: "العام 2002، قام المجلس النيابي بإصدار القانون 431 الذي يستهدف إخراج مساعي تطوير القطاع من الروتين الإداري وإنشاء شركة لبنانية بإسم "ليبان تليكوم" وهيئة ناظمة لا تخضع للأصول الاعتيادية في الإدارة والرقابات المُسبقة، وبمعزل عن الضغوط والتدخلات والاعتبارات السياسية. وبهذه الطريقة تكون "ليبان تليكوم" قادرة على مواكبة تطورات القطاع بفعالية وسرعة. والهيئة الناظمة يتم إنشاؤها من خلال مجلس الوزراء وتتحوّل بعدها وزارة الاتصالات ومعها وزير الاتصالات إلى هيئة مشرفة لوضع سياسة القطاع، ومن دون الدخول في تفاصيل ودقائق أمور قطاع الاتصالات. المؤسف، أن هذا الأمر كاد يؤدي إلى إضعاف صلاحيات الوزير لأن دوره يصبح مشرفاً أو وصياً، ومن دون صلاحيات على مستوى التعيينات والقرارات اليومية. ويوم صدر هذا القانون كان يُلبي حاجة، وتطلّب المُضي في تنفيذه مراسيم تطبيقية عديدة، ومنها مثلاً إنشاء الهيئة الناظمة وشركة "ليبان تليكوم". وما بين العامين 2002 و2008 كانت المراسيم تتحضر تباعاً وتمّ تعيين هيئة ناظمة للاتصالات، وكانت مراسيم إنشاء "ليبان تليكوم" قيد التحضير. وتم تكليف أهم المؤسسات الدولية بتحضير الدراسات المطلوبة لمواكبة عملية تطوير القطاع".

لكن رياح السياسة جرت بما لا تشتهيه سُفُن الـ 431. وعن هذه التطورات، يقول: "لكن ثمة تحولاً سياسياً حدث في لحظة ما خلال التحضيرات للمُضي قدماً في تنفيذ القانون 431، إذ تولى وزارة الاتصالات، وزراء يمتلكون توجهات لا تتلاقى والقانون 431. واعتبر هؤلاء الوزراء أنه من غير المناسب أن يخسر الوزير الصلاحيات التي يمتلكها، كما

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

لم يولوا الهيئة الناظمة أي احترام ووجدوا في تلك المرحلة أنه ليس من مبرر لتأسيس "ليبان تليكوم". وهذا ما أدى إلى جمود وتأخر قطاع الاتصالات في لبنان. وحوّل بلدنا، الذي كان أول من أطلق خدمات الاتصالات الخلوية في المنطقة، إلى بلد يحتل المراتب الأخيرة في مجال خدمات الاتصالات".

ماذا حصل في الأعوام الماضية؟

ويضيف الوزير حول معاناة الـ 431: "عندما توليت شؤون الوزارة بحثت عن سبب ما آل إليه قطاع الاتصالات من تأخّر، ووجدت بعد دراسة الملفات أن ثمة قراراً سياسياً استراتيجياً وُضع موضع التنفيذ، وكان هو السبب المباشر لتردّي الأوضاع. ووجدت مثلاً، أن ثمة قانوناً كان ينبغي تنفيذه، لكن وزيراً ما اتخذ قراراً بإيقاف تنفيذ مفاعيل القانون، ببساطة لأنه لم يناسبه. وبعد إيقاف تنفيذ القانون رُفعت دعاوى قضائية ضد وزارة الاتصالات، وصدرت قرارات من مجلس الشورى اعتبرت أن الـ 431 "هو قانون نافذ إلا أنه غير منفّذ". واستمر الوزراء بممارسة نشاطاتهم من دون الالتفات لا إلى الهيئة الناظمة ولا إلى "ليبان تليكوم". ولأن عمل الوزير هو تنفيذ القوانين وليس مخالفتها، كان على الوزراء السابقين العمل إما على إلغاء القانون أو على تغييره".

الهيئة الناظمة

وحول الإجراءات التي اتخذها، يقول: "من جانبي، قمت بعد تولّي الوزارة، بمراجعة مجلس شورى الدولة والتأكد من تفاصيل كل التطورات التي حدثت حيال الـ 431، وعرضت القضية على مجلس الوزراء وأبلغته عن نيتي العودة إلى تنفيذ القانون في وزارة الاتصالات، وطلبت منه الموافقة على توجّهاتي، وحصلت على الضوء الأخضر. لكن طبعاً، الوزراء الذين ينتمون إلى الخط السياسي الآخر في مجلس الوزراء، لم يوافقوا على سياستي لأنه سبق لهم أن دعموا وزراء الاتصالات السابقين **جبران باسيل، شربل نحاس ونقولا صحناوي** في كل ما فعلوه. وهذا ليس مفاجئاً، لأن الهيئة الناظمة لقطاع النفط والتي تتعلق بإحدى وزارات هذا الخط السياسي، لا صلاحيات لها وهي تحت وصاية الوزير، على عكس الهيئة الناظمة في قطاع الاتصالات التي تمتلك صلاحيات تنفيذية مطلقة. وبالتالي، لدى الوزير صفة الوصاية على عكس وزارة النفط حيث الوزير يتمتع بكل الصلاحيات والهيئة موجودة لتهيئة القرارات التي يريدها الوزير. وثمة ملاحظات عديدة على قانون النفط في لبنان، وستكون موضوع مناقشة وبحث في المرحلة المقبلة".

قانون المعاملات الإلكترونية الجديد ينقل لبنان من عالم الورق إلى العالم الرقمي

لا إمكانية لاستقطاب استثمارات إلى لبنان في ظل غياب قطاع اتصالات فعال

"ليبان تليكوم"

ويشرح عن مفاعيل الـ 431 فيقول: "لا ننسى أن "ليبان تليكوم" ستكون شركة وطنية للاتصالات تملكها الدولة ويمكن أن تبيع حصصاً فيها إلى شريك استراتيجي متمثّل بشركة اتصالات عالمية. والشركات العالمية أبدت اهتماماً كبيراً بقطاع الاتصالات اللبناني وحتى يمكنني القول إن الشركات العالمية تتسابق لتقديم عروضها للاستثمار في قطاع الاتصالات اللبناني. ومن المُفترض بعد إنشاء "ليبان تليكوم" أن تطرح الدولة أسهمها في البورصة، وستكون أكبر شركة في لبنان والطرف الأكثر تأثيراً في تحريك سوق البورصة اللبنانية. وبحسب القانون يمكن أن تمتلك شركة الاتصالات الأجنبية في "ليبان تليكوم"، والتي نُطلق عليها صفة "الشريك الاستراتيجي"، 40 في المئة كحد أقصى. أما الأسهم المتبقية فيكتتب فيها المواطنون اللبنانيون. ويحق للدولة اللبنانية منح تراخيص لمنافسة الشركة الوطنية. والمنافسة تؤدي إلى جودة الخدمة وتخفيض الأسعار. لأن وجود شركة واحدة مُحتكرة للقطاع، لا يساهم في تعزيز المنافسة ولا في تخفيض الأسعار".

ويضف: "بعد تأسيس "ليبان تليكوم" ستكون السوق مغرية جداً للشركات الأجنبية التي تريد رخصاً للعمل، ونحن لا نتوقع من أحد أن يقدم "هدية" إلى لبنان، وإنما أن يدفع لقاء الرخصة بشكل عادل وسليم، وبشكل يتناسب مع الطرفين. أما إذا استمر وضع قطاع الاتصالات اللبناني على ما هو عليه من ترهّل، من المؤكد أن أي سعر تطرحه أي شركة اتصالات لقاء رخصة سيكون ضئيلاً جداً، بينما إذا قمنا بإطلاق الطاقات الكامنة في هذا القطاع، وهو ما بدأ حالياً، ستصبح سوق الاتصالات أكثر إغراء وسيرتفع سعر الرخص".

تخفيض الأسعار

وعن إجراءاته الأخيرة في مجال الخدمات والأسعار، يقول: "من ضمن الإجراءات التي قمت بها لتعزيز وضع السوق ككل، اتخذت قرار تخفيض أسعار استخدام الاتصالات والانترنت ومنح المواطنين والسوق ككل إمكانات كبيرة تسهّل إنتشار الانترنت بين الناس وبجودة موازية للمتوفرة عالمياً. وقد

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

تمت مجابهتي في مجلس الوزراء وقال البعض إن هذه الخطوة ستؤدي إلى خسارة في عائدات القطاع. لكن جوابي في مجلس الوزراء كان أن ثمة دراسة أو "محاكاة" Simulation تمت، وهي أفضت إلى أن العائدات قد تنخفض خلال الأشهر الستة المقبلة، لكنها ستعود إلى تحقيق توازن بين التكاليف والعائدات وبعدها نُحقق الربحية. والنتائج الأولية للعائدات المسجّلة حتى الآن هي أفضل بكثير من المحاكاة التي أجريناها. لا بل تبيّن لي أنه وبعد شهر على صدور قرارات تخفيض أسعار الاتصالات، ارتفع معدل شراء بطاقات الاتصالات المسبقة الدفع بنحو 50 في المئة".

ويضيف: "أبلغت وزير المالية **علي حسن خليل**، والذي عبّر عن قلق أتفهمه كاملاً، أنه ليس المهم النظر إلى العائدات المباشرة التي يُحققها قطاع الاتصالات، المهم هو ما يحققه قطاع الاتصالات في التنمية الاقتصادية الكلّية وتفعيل النشاطات الاقتصادية بشكل عام. والأخطر في هذا المجال برأيي، هو أن إنتاجية القطاعات الاقتصادية كلها معرّضة للخطر إذا لم يتم تطوير قطاع الاتصالات. والشركات الأجنبية لن تضخ توظيفات واستثمارات في لبنان من دون وجود قطاع اتصالات فعّال. ولهذا أقول إن العودة إلى القانون 431 هو الطريق السليم لتطوير قطاع الاتصالات وتحقيق التنمية الاقتصادية في لبنان. كذلك قمنا في الوزارة بإجراء "محاكاة" حول الآثار التقنية لتخفيض الأسعار وتعديل باقات الاشتراكات وعلاقتها بأداء شبكات الخلوي. وتخطى الأمر عملية المحاكاة وصولاً إلى دراسة علمية متأنية ومتكاملة أخذت في الاعتبار الطاقات والقدرات المتوفرة والحاجات لدى الشبكتين. ولم نقم بالتعديلات بشكل عشوائي ولم يدفعنا في قراراتنا سوى المصلحة العامة".

المجلس الأعلى للخصخصة

وحول تحريك الـ 431 والملفات المتعلقة به، قال: "طلبت مؤخراً من رئيس الوزراء **تمام سلام** دعوة المجلس الأعلى للخصخصة إلى الاجتماع، لأنني مُدرك أن قانون تنظيم قطاع الاتصالات الذي صدر العام 2002 لم يعد كافياً في مرحلتنا الحالية، وأنا متأكد أن الدراسات التي أجرتها الشركات الدولية في ذلك الوقت حول كيفية تحضير وإصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بشركة "ليبان تليكوم" وتشغيل الهيئة الناظمة باتت تحتاج إلى "تيويم" Update. واتخذنا قراراً في المجلس الأعلى للخصخصة يقضي باستدراج عروض من الشركات الدولية لإعادة تيويم أو

«الاتصال» حق من الحقوق الأساسية كحق الإنسان في المياه والطعام والأوكسجين

تمّ تحويل مشروع «الألياف البصرية» إلى القضاء المالي والتفتيش المركزي

تقييم الدراسات السابقة التي تم إجراؤها منذ 12 عاماً. وهذه العملية ستحتاج نحو 6 أشهر أي ما بين المناقصة التي تحتاج لشهرين وإنهاء الدراسة التي تحتاج لأربعة أشهر. وستشمل هذه الدراسة تحليل واقع الاتصالات، تكييف واقع القطاع مع الحاجات المطلوبة للقيام بالتطوير، كيفية إنشاء شركة "ليبان تليكوم"، كيفية عمل الهيئة الناظمة وكيفية تحويل ملكية وزارة الاتصالات لشركات الخلوي إلى شركة "ليبان تليكوم"، طريقة تحويل الموظفين الموجودين في الشركتين الحاليتين إلى الشركة الجديدة. ومن خلال هذه الدراسة نستطيع الانطلاق بعملية تطوير القطاع، وستؤدي هذه الدراسة بالطبع إلى إطلاق اقتراحات لتطوير القانون 431، لأن ما كان مناسباً العام 2002 ربما لم يعد يتلاءم ومتطلبات المرحلة".

إلغاء الصفقات المشبوهة

أما عن إلغاء بعض الصفقات التي كانت أُبرمت في المرحلة الماضية، فيقول: "تم استخدام شركتي الخلوي في لبنان كمكان لتوظيف "الزبائنية" الانتخابية والتنفيعات المالية وعقد الصفقات التي تدُر أرباحاً على أناس مقربين من السلطة. وهذا سبب حصول الإنفاقات التي وضعتها موضع الدراسة والتقويم حالياً من قبل الوزارة. وقد وجدنا ممارسات من الفترة السابقة في الوزارة يندى لها الجبين. لا أريد تحويل هذا الموضوع إلى مادة للسجال والابتزاز السياسي، لأنني جدي وأريد الاستناد في كل ما أفعله إلى وقائع وأدلة ثابتة. وكل القرارات التي تم اتخاذها في الفترة الماضية وفيها ضرر على المصلحة الوطنية بدأت بإعادة النظر فيها من دون ضجيج. وعندما أنتهي من مراجعتي سأتخذ القرارات المناسبة. وكل العقود المشبوهة التي سأجدها سأقوم بدراسة إلغائها، أما العقود الجيدة التي أُنجزت فأسعى إلى تنفيذها بأسرع وقت ممكن. لن أكون شاهد زور على أي قرار مخالف للقانون، ولن أوقع على معاملة لا أقتنع بها. اجتماعاتي المتصلة بهذه المواضيع متلاحقة ولن أُعلن أي قرار قبل إنهاء دراستي حول الصفقات المالية المشبوهة".

ويضيف: "من القضايا اللافتة في شركتي الاتصالات، هو تركيب أبراج اتصالات خلوية في أماكن حيث لا حاجة لها، وعدم وجود أبراج في أماكن بأمس الحاجة إلى تغطية الاتصالات الخلوية. وثمة أمران، يجب أن يعرف عنهما الناس. فقد اكتشفت في بعض الحالات، أن ثمة أبراجاً تم تركيبها بدوافع سياسية وانتخابية للحصول على رضى عائلات وشخصيات، ولا علاقة لتركيبها بالحاجات التقنية. وقد ارتبط اختيار أماكن أبراج الاتصالات بمن يستفيد من البدل المادي الذي يُصرف عادة من الشركات لأصحاب المباني أو الأراضي المحظيين بالدعم السياسي. وكانت ثمة أفضلية يتم تقريرها بحسب الولاء السياسي لـ "الحزب الحاكم" في وزارة الاتصالات. ولهذا السبب تم اتخاذ خيارات عقارية لأبراج الاتصالات لا تمت إلى الحاجات التقنية بشيء وعلى حساب المصلحة العامة. وأنا وضعت حداً لهذا الموضوع، وسأقوم بتصحيح هذا الوضع غير الطبيعي في مجال الأعمدة حتى ولو كان الأمر بمفعول رجعي ولو تطلب الأمر وقتاً. ولكن ثمة عوامل أخرى تلعب دوراً في اختيار أماكن الأبراج مثل تخوّف البعض من الآثار الصحية المُفترضة والناتجة عن البث الخلوي، ولكن لا إثبات علمياً على هذا الضرر بعد ولا بدّ من الإشارة إلى أن مفهوم ونموذج عمل برج الاتصالات تغيّر اليوم، ولم يعد ضرورياً تركيب عامودين لشركتين، لأن عاموداً واحداً يكفي، وهذا يشكل خفضاً لنفقات غير ضرورية. كما أن التطورات العلمية تجعلنا اليوم في وضع قد نتمكن فيه من الاستغناء عن الأعمدة خلال عملية توسيع البث".

فضيحة الألياف الضوئية

وعن فضيحة شبكة الألياف الضوئية، قال :"ثمة مشاكل في مشروع شبكة الألياف الضوئية، لكنها في طريقها الى الحل. الذي حدث، هو أننا اكتشفنا أن التنفيذ تضمّن الكثير من المخالفات، وقررت أن لا أدفع المال لقاء مشروع لم نستلمه أو غير مطابق للمواصفات ودفاتر الشروط. وعلى كل،

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الوزير حرب مع الزميل إياد ديراني

تمّ إستخدام «بزنس» أبراج الخلوي لدعم الولاء السياسي لـ «الحزب الحاكم» في الوزارة

استخدموا شركتي الخلوي لتوظيف «الزبائنية» والتنفيعات المالية وعقد الصفقات

القضاء المالي والتفتيش المركزي وضعا يدهما على هذه القضية، وأنا ليس دوري أن أكون حكماً أو أن أكون في موقع مُصدر الأحكام في هذه القضية. ونترك للسلطات القضائية والرقابية أن يقرروا في هذا الموضوع، وفي انتظار الحل النهائي اتخذت القرار الذي يحفظ الأموال العامة".

ويشرح حول المشروع، فيقول: "الطرف التنفيذي في هذا المشروع هو شركة CET أما الطرف الاستشاري فهو خطيب وعلمي، أما إدارة المشروع فهي في وزارة الاتصالات. عندما حدثت المشكلة واكتشفنا ما اكتشفناه، أوقفت الدفع وحصلت ردة فعل متوقعة لأن الشركات تريد تحصيل الأموال، أما أنا فلن أدفع أي ليرة لقاء ما أرى أنه لا يستحق الدفع. وتمكنت في هذا المجال، وللمرة الأولى ربما في الوزارة، من إنشاء لجنة مؤلفة من المديرية العامة للاستثمار والصيانة والمديرية العامة للإنشاء والتجهيز ومهمة اللجنة المباشرة باستلام الأعمال. وحيث توافق هذه اللجنة على الاستلام سنقوم بالدفع، وحيث لا توافق لن ندفع. وأعتقد أن هذا الإجراء سيساعد على حل المشاكل".

الحوكمة وICANN

وحول تطوير قوانين المعاملات الرقمية، يقول: "أنا أحد واضعي اقتراح قانون المعاملات الإلكترونية، وأحد بنوده متصل بإيجاد حل متكامل يتيح توفير التوقيع الإلكتروني وتنظيم المراسلات الإلكترونية المثبتة قانونياً. ومن خلاله يتم تنظيم العقود التي تحصل عبر المراسلات الإلكترونية حتى ولو كان المتعاقدون في بلدان مختلفة كلبنان والولايات المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر. هذا موضوع جديد ويمتلك أهمية كبرى، لكن للأسف لبنان متخلّف عن الركب في هذا المجال. اقتراح القانون الذي تقدمت به، درسه مجلس الوزراء، ومن ثم وافق عليه بعد إدخال تعديلات طفيفة جداً. واليوم بات الاقتراح في مجلس النواب، وهذا يستدعي منا أن نكون جزءاً من تركيبة "المؤسسة الدولية للأرقام والأسماء المعينة" ICANN وهي مسؤولة عن تنظيم وإدارة الانترنت عالمياً. وهذا القانون لا يتعارض مع القانون الذي كان مطروحاً في مجلس النواب منذ أيام النائب السابق **غنوة جلول** والذي ركز على الجانب التقني، ولم يأخذ في الاعتبار الجوانب القانونية وتضمّن ثغرات عديدة. أما مشروعي فيأخذ في الاعتبار المشروع القديم ولكنه متكامل أكثر، وأخذنا في القانون الجديد بالاعتبار آراء خبراء عالميين ورأي مصرف لبنان في كل ما يتعلق بالقطاع المصرفي. ولهذا السبب أستطيع القول إن القانون الجديد متكامل وهذا القانون ينقل لبنان من عالم الورق إلى العالم الالكتروني في كل تعاملاته الرسمية والخاصة. حالياً، ننتظر أن يعود مجلس النواب إلى ممارسة نشاطه بشكل طبيعي، وأتمنى أن ينال القانون، الأولوية في لائحة نشاطات مجلس النواب".

الكابلات الدولية

وعن قطاع الكابلات الدولية وشؤونه، ختم الوزير فقال: "في مجال الكابلات الدولية، يتمتع لبنان بموقع جغرافي استراتيجي وهو جزء من مشاريع عدة، ولديه سعات اتصالات عديدة في مجال الكابلات، ولهذا نستطيع المضي قدماً في تطوير قطاع الاتصالات على المستوى الداخلي، من دون أن يكون لدينا هموم تأمين السعات. كما لدينا قدرات متنامية على صعيد شراكتنا الدولية في عدد كبير من شبكات الكابلات الدولية. لكن لأننا لا نستفيد جيداً من كل هذه المقدرات، الوضع يشبه وجود نهر كبير هادر بمتناولنا لكننا لا نستفيد منه جيداً. هدفنا اليوم هو تحقيق أقصى استفادة ممكنة من كل طاقاتنا على مستوى الكابلات الدولية. على سبيل المثال نحن شركاء في كابل "آي مي وي" I-ME-WE الذي يربط الهند بأوروبا الغربية من خلال الشرق الأوسط. ولدينا مشروع مع قبرص، كما لدينا مشروع آخر يمر من لبنان إلى سورية ثم قبرص. وقمت مؤخراً بطرح مشروع كابل جديد مع تركيا، تكمن أهميته أولاً بأنه يتيح لنا نقطة اتصال بتركيا، وثانياً، تركيا تحتاج للاتصال بشبكة كابلات I-ME-WE الذي يمتلك فيه لبنان نحو 12 في المئة، وهو ما يوفر لنا في نهاية الأمر عائدات للدولة. وحصل مؤخراً نوع من الجدل مع القبارصة حول مشروع كابل كلفنا 37 مليون دولار، ونحاول حالياً الاتصال بالحكومة القبرصية لإيجاد تسوية حول هذا الكابل. ومشكلة هذا الكابل، أنه يعطينا حق المرور في كابل "ألكسندروس" من دون أن يعطينا حق الملكية مع أننا سندفع 37 مليون دولار. هذا المشروع بدأ في العامين الماضيين ولكنه يحتاج لدراسة جدوى خصوصاً بعد دفعنا للقسط الأول المتوجب علينا وقيمته نحو 12 مليون دولار. وأنوي من خلال المحادثات مع الحكومة القبرصية دراسة إيجاد صيغة بديلة للاتفاق بين الطرفين".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"